

اختلاف المترجمين ومشكلة نقل المعرفة العلمية المتخصصة إلى العربية

يحيى بوتردين

جامعة ورقلة

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

أيها الحضور الكرام سلام قولا من رب رحيم.. وبعد...

إن أكبر معضلة تعترض طريق الدارسين والقراء لما هو مترجم من الكتب والدراسات، سواء في إطار العربية أو غيرها من اللغات، هي مشكلة الاختلاف الملحوظ بين مرجع وآخر، في نقل المعرفة العلمية بما في ذلك المصطلحات والمفاهيم، وهو ما أصبح يشكل حجر عثرة في وجه المتعلمين خاصة، لأنه اختلاف يعيق طريق تحصيلهم للمعارف المحدثة أو المترجمة.

و انطلاقا من معاشتنا الميدانية لهذه المشكلة، في حقل تدريس اللسانيات العامة باللغة العربية، باعتبارها حقلا معرفيا حديثا، لا نكاد نعتمد فيه إلا على الكتب المترجمة عن اللغات الأجنبية، جاءت فكرة هذا الموضوع. ذلك أن طلبتنا كثيرا ما تتنباهم الحيرة أمام ما يعرض لهم من تباينات أو تعارضات بين ما يتلقونه من مصطلحات أو مفاهيم ذات الصلة بموضوع اللسانيات وفروعها كالصوتيات والدلالة والمدارس اللسانية والسيميائيات والتعليميات واللسانيات التطبيقية والاجتماعية... إلخ، وبخاصة عندما ينتقلون من أستاذ إلى آخر ممن يتلقون عنهم هذه المقاييس عبر سنوات الدراسة الجامعية، وربما في غضون سنة واحدة، والأمر عينه يلحظونه عندما تتعدد مراجعهم في بحوثهم ومطالعاتهم. وهو ما دعانا لطرح هذه المشكلة أمام حضور هذا الملتقى العلمي الدولي (1)، على أمل البحث عن السبل الكفيلة لإيجاد العلاج المناسب لها أو على الأقل تخفيف حدتها.

إن هدفي من محاولة الإسهام في فعاليات هذا الملتقى العلمي، هو عرض نموذج هذا الاختلاف، ومعه جملة من التساؤلات التي تمليها طبيعة الملاحظة الميدانية المتواصلة لصور هذه المشكلة، لعل ذلك سيجلب انتباه ذوي الاختصاص، أو يدفعهم إلى العمل في سبيل إيجاد ما يلزم هذا الموضوع من حلول أو وقاية، لأن معاشتي لهذه المشكلة، جعلتني أنتهي إلى قناعة علمية بوجود علاقة مباشرة بين ما يشاع بين الطلاب من اتسام مثل هذه الحقل المعرفية المحدثة بالصعوبة والتعقيد، وعلى رأسها اللسانيات، ولاسيما مع ملاحظة استفحال هذا الاختلاف وعدم وجود استراتيجيات فعلية وواعية في الترجمة ونقل المعارف، سواء على المستوى العربي بصفة عامة أو على مستوى قطر من الأقطار العربية بصفة خاصة .

ومن أجل ذلك، اخترت نموذجين من ترجمات كتاب : دروس في اللسانيات العامة للساني الفرنسي ف.دي. سوسير باعتباره عمدة الدارسين في اللسانيات العامة، أولاهما تمت بلبنان من قبل يوسف غازي وزميله مجيد النصر وثانيهما أنجزت بمصر من قبل أحمد نعيم الكراعين، وهما كل ما توفر من الترجمات الخمسة المعروفة (2) بين أيدي طلابنا في مكتبة معهد الآداب بجامعة ورقلة، حيث ندرس وقد يغلب الظن لدينا أن يكون الطلاب والمدرسون قد عادوا إليهما مرارا.

وتبعا لذلك، فقد اعتمدت على أداتي الوصف والتحليل في معالجة معطيات الموضوع، فكان بناء مداخلتي-تبعا لذلك- مشتملا على عناصر ثلاثة، هي: حدود مسؤولية المترجم في وجود مثل هذه الاختلافات من جهة، ثم بيان بعض مظاهر هذا الاختلاف وأسبابه، وأخيرا مدى تأثيره على المتعلم وكيفية علاج المسألة، لأخلص في الأخير إلى حملة من التوصيات كمنبحة لعملية للبحث لعل هذا الملتقى سوف يجد لها طريقا إلى التطبيق في الميدان.

أما ما اتخذته من مستندات مرجعية لتحقيق هذا الهدف، فيتمثل أولا في الملاحظة الميدانية، من اختلاف ملفت للنظر بين بعض الأساتذة المدرسين للسانيات بـ (3) وبعض المؤلفين والباحثين في حقل اللسانيات بـ (4)

اختلاف المترجمين ومشكلة نقل المعرفة العلمية المتخصصة إلى العربية

عامة (4)، سواء من حيث طروحاتهم المفهومية أو استعمالاتهم لبعض المصطلحات، وهو ما تؤكدته دراسة -مقالة- للدكتور أحمد مختار عمر موسومة بـ: «التعددية في المصطلح اللغوي: آثارها السلبية وسائل القضاء عليها»، نشرها في مجلة كلية دار العلوم (5)، إذ عرض فيها أمثلة من هذا الاختلاف، الذي يسميه (تعددية)، وحاول أن يجد لها بعض التفسير. كما يؤكد أنه أيضا اللساني التونسي عبد السلام المسدي في كتابه ما وراء اللغة بالإضافة إلى ما تحمله بعض المعاجم المتخصصة والمتوفرة في هذا الاختصاص، كالمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، تونس، 1989م. والمصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، لمحمد رشاد الحمزاوي، الدار التونسية للنشر، ط2، 1987م. وغير ذلك مما يخدم الموضوع. وإن مما تصبوا إليه هذه المداخل، أن يتحسس المختصون أهمية وخطورة الموضوع وضرورة معالجته.

01- مسؤولية المترجم والمؤلف والناقل

ولما كانت الحاجة إلى التواصل مع الغير والتفاعل معه ومعرفته والأخذ عنه واقعا يفرض نفسه في هذا العصر أكثر من أي عصر آخر، لاختصار المسافات بين البلدان والأقطار المختلفة، وتلاشي الحدود بينها، وجب أن نعتني بأمر الترجمة كعنايتنا باللغات الأجنبية، لأنها لا محال الطريق الأوضح للنقل المعرفي بين هذه البلدان ولغاتهما وثقافتهما.

ولعل المعضلة الأكبر التي تواجه دارس اللسانيات من أبناء العربية، هي مشكلة الاختلاف المصطلحي من مرجع إلى آخر، وبخاصة لكون المعرفة اللسانية الحديثة في العربية تعتمد على الكتب المترجمة أساسا، حتى اعتبرها بعضهم مثل: اللساني السوري مازن الوعر بمثابة أزمة (6) تتعدى المترجمين والمؤلفين لتصيب الطالب والباحث المعربان هما أيضا، فهما يشعان أنهما قد ذهبا ضحية هذا الاختلاف الصارخ والتضارب الكبير بين المراجع المختلفة التي تنقل هذه المصطلحات اللسانية

ومفاهيمها إلى العربية، مما يصعب عليهما تلقيها وهضمها، على عكس ما اتسمت به العربية في العهد العباسي في ذات الشأن.

وليس الأمر متعلقا بالمترجم فحسب بل بمن يبحث أو يؤلف في مثل هذه الحقول المعرفية الحديثة أيضا، إذ المسؤولية مشتركة بينهما باعتبارهما وسطاء بين النص الأصلي والقارئ أو المتلقي، و من شأن الوسيط أن يحرص على الأمانة قدر الإمكان.

وإذا وجد ثمة من يذهب في تفسيره هذا الاختلاف إلى اعتبار فعل الترجمة بمثابة حالة خاصة من التطابق الألسني ... وساطة ما بين ألسنية (La traduction est un cas de convergence linguistique ... une médiation interlinguistique) مثل [LADMERAL J.R] (7)، أي أنها وسيلة للتواصل بين اللغة الأصل (La langue source) واللغة الهدف (La langue cible)، باعتبارهما تمثلا هويتين مختلفتين، مما يجعل الاختلاف واردا، فإن هناك من يعتبرها مظهرا من مظاهر الاحتكاك بين لغتين أو أكثر مما قد يعرض هذه اللغات للوقوع في تداخل، وبالتالي إمكانية حدوث الأخطاء أثناء الترجمة، مثل جورج مونان [GEORGE MOUNIN] (8). وهذا من شأنه أن يعزز القول بمسؤولية الناقل (الوسيط) وبخاصة عند تعدد مبادرات النقل والترجمة، وإن كنا نستبعد مثل هذا التفسير للاختلاف الملاحظ في تلكم الترجمات، فلنسا نحكم عليه بالخطأ أو الصواب لأننا لا نملك ذلك ولنسنا من أهل الاختصاص في فن الترجمة، وإنما مجرد ورود محتوى علمي - وليس أدبيا- بصور مختلفة من الاصطلاح والمفهوم من شأنه أن يثير التساؤل لا لذاته وإنما لما يترتب عنه من اضطراب وخلط لدى المتلقين في اللغة الهدف-العربية-.

أما بعض الباحثين ومنهم محمود فهمي حجازي فيذهبون إلى أن ذلكم الاختلاف مرجعه هو عدم وجود خطة (سياسة) لغوية واضحة في الدول العربية، مما أدى إلى عدم انتشار المصطلحات الموحدة من قبل مكتب تنسيق التعريب والمجامع اللغوية

الافتلاف المترجمين و مشكللة نقل المعرفة العلمية المتخصصة إلى العربية

العربية الأخرى بين المستعملين (الناقلين) المعنيين(9)، إذ لو كان في الأمر سياسة وتخطيط كما ذكر، فإن كثيرا من المشكلات تكون قد وجدت حلا بالضرورة.

ولعل المسألة بالنسبة للمنظرين في هذا المجال تتعلق بخطورة عملية الترجمة، لاعتقادهم عدم إمكانية حصولها بالتمام نظريا، وليبرثوا ساحة المترجم من أي اتهام(10)، ولكن، هل يعقل أن نجاريهم في هذا التبرير النظري ونحن نعلم يقينا أن الواقع العملي يؤكد أن فعل الترجمة أمر ممكن، وأن الاختلاف الذي نعينه اليوم يعد دليلا قاطعا عليه؟

وسواء أكانت هذه الطروحات بعيدة عن الموضوعية أم قريبة منها، فإن الأمر الذي يعنينا نحن وبالدرجة الأولى هو إيجاد مستوى أدنى من الانسجام والتوافق بين الناقلين والمترجمين، حتى يطمئن القارئ إلى عملهم من جهة ويشعر بارتياح وهو يتلقى تلك المعرفة ويهضمها؟

وسواء أكان الوسيط مترجما أساسا أم مؤلفا ناقلا عن مترجم آخر، فإنه معرض للاختلاف مع غيره ممن يؤلفون في ذات المجال، ويكون سبب اختلافه ذاك ذاتيا أو خارجا عن الذات، ومن هنا كان من الضروري البحث عن الأسباب اختلاف المترجمين ومدى مسؤوليتهم في إرباك المتعلمين وتثبيط عزيمتهم أمام تلقي المعرفة الحديثة والمترجمة. فما عسى أن تكون أسباب ذلك ؟

02-الاختلافات بين المترجمين وأسبابها

إن معظم الدارسين الذين عنوا بالمسألة يرجعون أسباب وجود هذا الاختلاف في الترجمة وبخاصة بالنسبة لـ: دروس دي سوسير إلى عدم وجود استراتيجية أو خطة عربية واضحة ومحكمة في الترجمة (محمود فهمي حجازي)، ومعنى هذا أن الذين خاضوا التجربة إنما كانوا يصدرن عن رغبات شخصية في ترجمة الكتاب وبالتالي فهم لم يهتموا بالتنسيق مع الهيئات المختصة من مجامع لغوية وجامعات وغيرها، بل وكما يذكر عبد السلام المسدي أن بعضهم لم يقم بمجرد مراجعة الترجمات السابقة له أو مستجدات الكتاب الذي يحمل النص الأصل في طبعاته المتعاقبة، إضافة إلى عدم مراعاة

الأصالة بالنسبة للغة النص المترجم وعدمها مما أوقع أكثرهم في التضارب والاختلاف في وضع مقابلات المصطلحات بالعربية (11).

ومما يمكن أن يحسب ضمن أسباب وقوع هذا الاختلاف أيضا عدم التزام المترجم عادة بخطة توحيد المصطلحات وتنميطها التي منها الاتفاق على وسائل ومناهج محددة في وضع المقابل الاصطلاحي العربي من أجل التوحيد أو على الأقل تقليل الهوة بين المترجمين وقد وضع محمد رشاد الحمزاوي مثلاً كتاباً في الموضوع عنوانه : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، صدر عام 1986م، كما صدرت من قبل المعاهدة الثقافية التي وافق عليها مجلس الجامعة العربية عام 1945 والتي تنص المادة الحادية عشرة منها على وجوب توحيد المصطلحات (المعجم الموحد ص6)، ناهيك عن قرارات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة الرباط 1981 وأعمال وقرارات المجامع اللغوية العربية المختلفة، والتي تؤدي كلها إلى الغرض ذاته (12) على أن الذي يأسف له المسدي أن كبار العلماء الذين حضروا إلى ندوة تونس سنة 1978 ووقعوا بيانها الختامي، لم يلتزموا حرفياً بقرارات الندوة ، إذ واصلوا كتاباتهم على الطريقة التي عهدوها من قبل إلا ما كان من قبيل الإشارة إلى ما أقرته هذه الندوة من مصطلحات دون أن يلزموا أنفسهم (13).

على أن جهوداً معتبرة قام بها بعض اللسانيين العرب المشغولين بتأصيل المصطلح اللغوي وتنميطه أمثال عبد السلام المسدي وعبد القادر الفاسي الفهري ومحمد رشاد الحمزاوي ورمزي منير بعلبكي تعد خطوة على الطريق لو يتم توحيدها حتى سهل التنميط.

والحق أننا لا نملك غير أن نبين صور هذا الاختلاف (14) ، ونحاول تفسيره لاسيما وأن له تأثير سلبي فيما نحسب على المتلقين إن على الصعيد العام أم على المستوى التعليمي، إذ نلاحظ مدى انقباض طلبتنا وتدرجهم لعجزهم حل ألغاز المشكلة، وهم يظنون أن المادة معقدة من أصلها. فما آثار هذا الاختلاف إذن على المتلقي المعرب بخاصة ؟

03- أثر الاختلاف على الساحة العلمية والتعليمية وسبل العلاج

إن الذي لا يختلف حوله العقلاء أن اختلاف الترجمات أيا ما يكون، سوف يؤثر لا محال في القراء والمتلقين، وإذا عرفنا أن من وظائف المعلم أن ييسر سبل التلقي المعرفي للمتعلمين، فإنه سيكون دون شك من أتعس الناس وأتعبهم عندما يكتشف أنه يتعامل محتوى علمي هو أقرب إلى الخواطر الأدبية منه إلى الحقائق العلمية المبنية على البحث العلمي الجاد، وقد عرفت اللسانيات في القرن الماضي (العشرين) بأنها أقرب العلوم الإنسانية إلى روح العلم المادي التجريبي، وإلى المنطق، إلا أن هذا لا مكن أن يعتمد ما دامت هذه المشكلة قائمة. فالمطالع العادي في كترجمات كتاب ف.دي سوسير -باعتباره النموذج الذي اخترناه- لن يجد راحته، وبخاصة إذا أراد أن يقرأ في أكثر من كتاب، وهو ما وقع بالضبط لطلبتي وهم حديثو العهد بالجامعة إذ تبين لنا بعد مدة من النقاش والحوار أن ما يتلقونه عن أساتذة زملاء كان مخالفا تماما لما يتلقونه عنا، لا لشيء إلا لأن هؤلاء الزملاء الأساتذة إنما يقرؤون في مراجع مختلفة عن مراجعي، مما أثار فضولي لمزيد من البحث، حتى جعلت أرجع إلى النص الأصلي وأقرأه مع ما أقرأ من مترجمات، مما عزز قناعاتي بضرورة مناقشة هذه المشكلة -وإن لم تكن خاصة باللسانيات- لأنها قد تؤدي إلى تشتيت ذهن الطالب وصرفه عن الجادة وربما تسبب هذا الاختلاف الذي يتحول إلى خلاف بين أعضاء هيئة التدريس إلى رسوب بعض الطلاب الذين لا يملكون الأداة اللغوية التي تخول لهم القراءة مباشرة في النصوص الأصلية. والحق أنني لا أدافع عن الطالب أحادي اللغة، لأن عصرنا يستدعي التحكم في أكثر من لغة أجنبية، كشرط لمواكبته ومسايرة تطور الحياة والعلم، ولكن المشكلة فيما نحسب، هي أعظم من مجرد تعلقها بتعلم اللغات الأجنبية إذا كان المؤلفون الكبار والمترجمون واللسانيون لا ينتظمون في منهج موحد يجنبهم الاختلاف والخطأ، ولا يلتزمون بالتقنيات الرسمية أو التي يشاركون في وضعها وتحديثها، فالمسؤولية مشتركة بين كل الأطراف، السياسية والإدارية والتعليمية والمتخصصة، لو يضطلع بها

الجميع وبنية صادقة في التغيير لأمكن أن نجنب طلبتنا كثيرا من العناء ونوفر الفرصة للدرس اللغوي العربي أن يقفز إلى الأمام، بعد أن كانت تشغله مثل هذه الشكايات المفتعلة، فكان تابعا للغرب دون ابتكار أو تفرد.

وقد تؤدي هذه الوضعية أيضا إلى أن يجد بعض أعداء العربية فرصة سانحة للإدعاء بأن العيب فيها هي ذاتها، وليس الأمر متعلقا بالترجمة والاختلاف، مما يقوي من شوكة اللغات الأجنبية على حساب العربية مرة أخرى ودون مسوغ علمي معقول، في حين كان من الممكن أن نتفادى مثل هذه المزايدات ونقطع دابر مثل هذه الدعوات، وذلك بمعالجة الموضوع بجدية ومحاولة التقليل من حدته إن لم نقل إيجاد حل له.

الخاتمة

ومهما يكن من أمر فإن مثل هذا الموضوع في حاجة إلى مزيد من البحث والتحليل لتحديد الأسباب المباشرة والمسؤوليات العينية فيه، على الرغم من أن جهودا جادة قد حاولت أن تضع النقاط على الحروف في بعض جوانبه الهامة والحساسة-كما أسلفنا-. لأن الاختلاف في الترجمة عامة هو أمر طبيعي فيها كما هو معروف، وبخاصة بالنسبة للنصوص الذاتية -الفنية- ولكن أن يكون الاختلاف يمثل القاعدة في ترجمة نصوص، تدعى علمية، فذاك هو المشكل، وهو ما يستدعي الاهتمام وتكرار الاهتمام حتى إيجاد الحل.

ولعلنا ومن باب الإسهام في إيجاد بعض الحلول، نذيل هذه المداخلة ببعض التوصيات نحسبها من شروط القضاء على الاختلاف الذي هو من نوع ما ذكرنا. ولا بد قبل ذلك من تنظيم حقل الترجمة العلمية على المستوى العربي والوطني، بصفة محكمة، بحيث يؤخذ فيها بما يلي:

- التزام المترجمين بالمواصفات والأسس العلمية التي أقرتها المجامع اللغوية والندوات العلمية والجامعات، مع ضرورة توحيد هذه المواصفات والأسس لتكون منهاجا موحدا للجميع.

اختلاف المترجمين و مشكلة نقل المعرفة العلمية المتخصصة إلى العربية

- ضرورة التزام المترجمين بمراجعة الهيئات العلمية المتخصصة قبل وبعد عمل أي ترجمة علمية، مع ضرورة تيسير السبل إلى ذلك من قبل الهيئات والحكومات.
- توثيق الصلة بين المترجمين والمؤلفين في هذه الميادين الجديدة والمتجددة حتى يسهل التنسيق والاطلاع على تجارب البعض.
- اعتماد قواعد التيسير في وضع المصطلح أو نقله، وذلك بمراعاة وضوح العلاقة بين الاسم والمسمى وسهولة التعريف والاستخدام العالمي ، وبخاصة عدم إغفال مبدأ الشبوع والقابلية للاستعمال، والبعد عن الترادف والمشارك اللفظي وكل ما يؤدي إلى الإشكال.
- إنشاء بنك للمعلومات في وضع المصطلحات العلمية المترجمة -في كافة الحقول المعرفية- باعتماد تقنيات الإعلام المتعدد ، وتيسير سبل التعامل معه للباحثين والمعنيين مع العمل على تطويره باستمرار .
- العمل على إصدار نشرات متجددة من المعاجم المتخصصة ، تكون قابلة للتطوير وتكون ذات صلة بالبنك ومتوفر على مقابلات على اللغات الأجنبية المعنية بالمصطلح.

الهوامش :

(1) لقد تبين لنا حين بدأنا نطالع من أجل إعداد هذه المداخلة أن المشكلة كثيرا ما أثارها كبار اللسانيين العرب المحدثين أمثال عبد السلام المسدي وأحمد مختار عمر ومحمد رشاد الحمزاوي، وذلك في ملتقيات علمية متخصصة، ومقالات مختلفة، إلا أنها لم تتجسد في حلول عملية ملحوظة، ينظر على سبيل المثال: أحمد مختار عمر؛ التعددية آثاره السلبية ووسائل القضاء عليها، مجلة كلية دار العلوم، عدد 23، يونية 1998م، ص 05-24. وله أيضا: - المصطلح الألسني وضبط المنهجية، عالم الفكر، عدد 3، مجلد 20، ديسمبر 1989م. محمد رشاد الحمزاوي؛ مشاكل وضع المصطلحات اللغوية - ندوة اللسانيات واللغة العربية - المطبعة الثقافية، تونس 1981م. - وله أيضا: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتتميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

(2) لقد تم نقل هذا الكتاب -دروس- إلى العربية في ترجمات مختلفة بلغت خمس ترجمات خلال منتصف الثمانينيات فقط كما يقول المسدي أي بعد حولي سبعين سنة من نشر دروس سوسير، وهي على التوالي: الترجمة التونسية 1985 لـ: محمد الشاوش ومحمد عجينة بعنوان: (دروس في الألسنية العامة) . الترجمة اللبنانية 1985 لـ: يوسف غازي ومجيد النصر بعنوان: (محاضرات في الألسنية العامة) . الترجمة المصرية 1985 لـ: أحمد نعيم الكراعين، بعنوان: (فصول في علم اللغة العام). الترجمة العربية 1985 لـ: بونيل يوسف عزيز، بعنوان: (علم اللغة العام). الترجمة المغربية ، 1987 لـ: عبد القادر قنيني، بعنوان: (دروس في علم اللسان العام). ينظر عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة، ص 10-16. ويذكر المرجع نفسه أن ثمة ترجمة جزائرية يقوم بها الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 32.

الختلاف المترجمين و مشكلة نقل المعرفة العلمية المتخصصة إلى العربية

(3) وذلك من خلال استبيان ميداني تم بإشرافنا، في إطار بحوث للتخرج كالذي قامت بها الطالبة بنور سعيدة، أثر اختلاف الترجمة في نقل المعرفة اللسانية الغربية إلى العربية... (مذكرة للتخرج) معهد الآداب واللغات، جامعة ورقلة، 2000م.

(4) تعد أغلب الكتب العربية المؤلفة في اللسانيات داخلة في هذا الاعتبار لاختلافها في ضبط المصطلحات والمفاهيم من ناحية، واعتمادها على الترجمة عن لغات مختلفة من ناحية أخرى، ناهيك عن الترجمات المذكورة لكتاب ف.د.سوسير -دروس في اللسانيات العامة-.

(5) ينظر: أحمد مختار عمر، التعددية في المصطلح اللغوي...، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عدد 23، 1998م، ص 05-24.

(6) مازن الوعر، قضايا أساسية في اللسانيات الحديثة، ص 361.

(7) ينظر:

LADMIRAL, J.R. Traduire: théorèmes pour la traduction,
petite bibliothèque, Payot, Paris, 1979, P11.

Joëlle REDOUANE : Encyclopédie de la traduction,
O.P.U, 1er Edition, 1981, P36 .

(8) جورج موان، المسائل النظرية في الترجمة، ترجمة : لطيف زيتوني، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1994م، ص 52.

(9) ينظر: محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، دار غريب، القاهرة، دت، ص 107، 108. - مازن الوعر، قضايا أساسية في اللسانيات الحديثة، ص 361. - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر المعاصر، لبنان، ط 1، 1996م، ص 06.

(10) جورج موان، المسائل النظرية في الترجمة، ص 224.

(11) المسدي، ما وراء اللغة، ص 14-16.

(12) ينظر للمزيد من التفاصيل : أحمد مختار عمر، التعددية في المصطلح اللغوي..، ص 14، 17، 19 وما بعدها.

(13) المسدي، ما وراء اللغة، ص22.

(14) آثرنا عدم التفصيل بالكلام في هذه النقطة التي هي التمثيل بالأنموذج المذكور، على أن يكون ذلك في صورة جداول تحمل بعض صور هذا الاختلاف، ينظر الملحق من هذه المداخلة.